بناء الدولة بين القوة والمدى، بين حجم المؤسسة وفعاليتها

استهل الكاتب بذكر تجارب قريبة من زمنيا لإعادة إنتاج دول في أفغانستان والعراق والتباين بين النتائج الظاهرة له في تلك الحقبة من الزمن. من نموذج أفغانستان الذي شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية مع قوات النيتو وأسست مبكرا لحكومة منتخبة محليا في سرعة قياسية مارستا ما يجادل الكاتب بأنه نموذج لإعادة إعمار الدولة. في الوقت نفسه يبرر الكاتب اختلاف النموذج في الحالة العراقية حيث شهدت درجة عالية من الإدارة المباشرة للوضع المحلي وبرره بطموح الادارة الامريكية برسم خط سياسي جديد في الشرق الأوسط ككل. وقد كان لهذا النهج أثر بالغ الاهمية على هذه الإدارة حيث ارتفعت النفقات بشكل مبالغ فيه و انتج هذا العهد بيروقراطية خارجية بشكل سريع قامت على مجموعة غير تقليدية من المستشارين المتعاقدين مع حكومة الائتلاف (الأمريكية) اثر على استقرارها و فعاليتها على المدى القصير و المتوسط حيث سببت الكثير من المتاعب على أرض الواقع و أخرت تسليم العراقيين دفة ادارة بلادهم مما ترتب عليه زيادة في الرفض الشعبي و نظرة عداوة تجاه القوات الامريكية و بتباين المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية و خاصة من قبل المكونات الديموغرافية التي عانت أكثر من غيرها من تردي البنى التحتية و الانهيار الممنهج للدولة العراقية القديمة

الكاتب يشيح النظر عن الحالتين العراقية والافغانية كونه وبرايه ان اعادة الاعمار مسالة ذات منهجية واضحة في الطابع والحلول ويكمل باتجاه تحديات التنمية التي تواجه الدول الضعيفة الهشة وبالأخص من ناحية النظم الاقتصادية ومن بعدها الديموقراطية. معللا هذا الاهتمام بأن الدول الحديثة لم تظهر خارج الإطار الاوروبي وبنيته البيروقراطية الحديثة المحتكرة للسلطة والمقننة الفضاء العام إلا في حالات بعيدة مثل الصين والهند قبل الاستعمار.

يبدأ الكاتب بقص نهج بريطانيا ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث خسر النظام الليبرالي القديم القائم على الدول الليبرالية الضخمة واستبدل بدولة قائمة على نهج ليبرالي يقلل من حجم الدولة وتدخلها في المجتمع. ويدلل الكاتب على هذا النهج من خلال ذكر التضخم في الأجهزة الحكومية الذي قوبل فيما بعد برده فعل اخذت الشكل السياسي مثل التاتشرية في بريطانيا والريحانية في أميركا التي ترافق مع تراجع دور الفكر الشيوعي في دول الجنوب وموجة الديمقراطية الثالثة في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

ومن نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء دعمه لهذه الدول ضعف الإدارة الاقتصادية لمقدرات البلاد وعليه فإن إجماع واشنطن في عام 1994 قام على اشتراط عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية مقابل التسهيلات المالية للمشاريع التنموية من قبل الجهات المانحة وهذا ما أصبح يصطلح عليه ب مفهوم الليبرالية الجديدة. يدافع الكاتب عن السياسات النيو ليبرالية التي أثبتت عدم نجاحها في إدارة عجلة التنمية معلقا السبب على أن العقبة الحقيقية ليست دور الدولة وتدخلاتها في ادارة الاقتصاد، بل تمتد الى غياب الإطار المؤسسي الناظم لهذه النقلة التنموية في هذه الدول. يجادل الكاتب أن أبعاد هذه المشكلة قائمة على قوة الدولة عند التدخل في الإدارة الاقتصادية وضعفها من حيث سيادة القانون والتشريع الفاعل في حال استغنائها عن هذا الدور، من هنا يأتي بمصطلحي مدى الدولة وقوتها بحيث ان مداها قائم على مدى الوظائف التي تأخذها الدولة على عاتقها وقوتها قائمة على قوة مؤسساتها وأنظمتها التشريعية والبيروقراطية.

يستفيض الكاتب بشرح الفرق بين فعالية الدولة وقدراتها وعلى إنفاذ سلطتها الشرعية وفرض السياسات بإنصاف دون تجبر ومدى نشاطات الدولة ووظائفها التي استند في تحديدها إلى تقرير للبنك الدولي يصنفها إلى دنيا، متوسطة وناشطة.

يدمج الكاتب هذان المفهومان (المدى والقوة) على محورين (س، ص) واضعا المربع الاول وحسب ما ورد أنه ما يعتقد الاقتصاديون انه الافضل يجمع بين مدى قليل لوظائف الدولة وقوة كبيرة لمؤسساتها حيث تقع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على الجانب الآخر في المربع الثاني (مدى كبير وقوة كبيرة) تقبع دول أوروبا الغربية التي يجادل اقتصاديون بأن النهج الأمريكي يأتي على حساب العدالة الاجتماعية و يقول الكاتب ان المكان الأسوأ هو المربع الرابع الذي يجمع فيه مدى كبير لوظائف الدولة وقوة قليلة لمؤسساتها.

يناقش الكاتب المسار الاقتصادي الياباني والروسي اللذان اتخذا نفس المسار على المحورين على تباين ظروفهما، ولكنهما اشتركا في الهبوط في القوة المؤسساتية والمدى في وظائف الدولة معتبرا ذلك تناقضا في الأداء. على الجانب الاخر فان نيوزيلندا تحركت بشكل معاكس تماما خلال نفس الحقبة الذي تحرك باتجاه معاكس تماما بسبب تحرير العملة وإلغاء الدعم الحكومي عن الصناعات والسلع.

يناقش الكاتب أثر السياسات المماثلة التي قامت على إجماع واشنطن في دول الجنوب والفشل في سياسات الخصخصة ة تخفيض الدعم الى ما اسماه ضعفا في الأداء المؤسسي الذي أنتج نماذج من الدول الوقفية والأوليغارشية وبحسب رأيه لا يمكن تلافي هذه النتيجة من خلال برامج التوازن والتكيف البنيوي للاقتصاد الغير قادر على التأثير على مخرجات العملية السياسية محليا والتحكم بها.

من خلال ما سبق من الممكن ان نستنتج ان الكاتب بين لاستقرار العالي مرتبط بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية، بينما المدى المحدود، قد لا يعزز التنمية، بدون وجود مؤسسات قوية. أن الطلب المحلي للمؤسسات القوية ضعيف بشكل عام ولا يحدث دون مؤثر خارجي أو داخلي تأزم الأوضاع وعليه فان التنمية الاقتصادية المعتمدة على مؤسسات قوية تحتاج إلى ثقافة شعبية قائمة على المشاركة السياسية والمحاسبة وبنفس الوقت مهما حاولت الجهات المانحة دفع عجلة التنمية من خلال محوري المدى والقوة بتقليل مدى الوظائف القابعة على عاتق الدولة وتقوية مؤسساتها فإنها نادرا ما تحدث تأثيرا ملموسا.

إن التصميم المؤسسي السليم يقوم على عوامل عدة أحدها النظام السياسي وبما أن التنمية تحدث في الدول بكافة أطياف النظم السياسية الحاكمة فإن خصائص النظام المؤسسية أهم من اتجاهه السياسي. النظم الإدارية العلمية مؤثرة، ولكنها تحتاج إلى ملائكته الى الحالة في الواقع من جميع الجوانب وخاصة الثقافية منها وأساس شرعية المؤسسة العاملة وتقبل هذه الشرعية شعبيا.

ويعود الكاتب ليلقي اللوم على الدول الكبرى في تعاطيها مع مسألة التنمية التي هي حماية لهذه الدول من الكثير من الصعوبات التي قد تصل إليها في حال انفجار الوضع في الدول الضعيفة، ولكن بنفس الوقت فاها تشترك بشكل رئيسي في إبقاء هذه الدول ضعيفة وعلى حافة الهاوية لإبقاء مكتسباتها كدول متقدمة ونشر ثقافة العطاء من باب الإحسان الذي يقوم على طلب نتائج قصيرة المدى على حساب بناء المؤسسات الفاعلة والبنى التحتية.

يختم الكاتب بالتأكيد على أن الدول ذات الاجهزة الصغيرة القادرة وبقوة على التنفيذ الفاعل والشفاف مهماتها هي الأقوى ويعول على أن دول المربع الثاني الأوروبية سوف ترزح تحت أزمة ضمان اجتماعي ورعاية نتيجة لسياساتها القائمة على الرفاه ويبقى فن بناء الدولة سؤالا مفتوحا مختلف على إجابته